المحاضرة العاشرة

السياسة المالية

تعريف السياسة المالية:

هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية و المتمثلة في ما يلي:

١. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
٢. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
٣. النمو الاقتصادي
٤. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

أدوات السياسة المالية :

يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، وتنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى نوعين هما:

١. تغيرات غير مخططة
٢. تغيرات مخططة

التغيرات غير المخططة:-

أي تلك التغيرات التي تحدث بطريقة تلقائية ويطلق عليها اسم آلية الاستقرار الذاتية حيث تعمل هذه الآلية إستجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغييرات عبر الدورات الإقتصادية ، وبالتالي فهي تسهم في إستعادة الإستقرار الإقتصادي.

التغيرات المخططة :-

ويقصد بها تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى:

- التأثير على الطلب الكلي.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتنقسم السياسة المالية المخططة إلى نوعين هما:

I. سياسة مالية مخططة **كمية** تعتمد على التغيرات الكمية في الضرائب
II. سياسة مالية مخططة **نوعية** تعتمد على التغيرات في هياكل الضرائب أو تركيبتها، ومصادر تمويل الدين العام.

أدوات السياسة المالية الكمية المخططة:

تنقسم أدوات السياسة المالية الكمية المخططة إلى ما يلي:

١. الضرائب
٢. الإنفاق الحكومي
٣. الضرائب والإنفاق الحكومي معا (الموازنة العامة)

تذكير ..الفرق بين السياسة المالية والنقدية/

السياسة النقدية لها علاقة مباشرة بالنقد (الكاش) والسياسة النقدية يتحكم بها البنك المركزي عن طريق التحكم بعرض النقود (تعرض النقود على شكل قروض للمستثمرين) وتحديد سعر الفائدة (نسبة الفائدة من القرض)

السياسة المالية لها علاقة مباشرة بدور الحكومة والسياسات الحكومية من خلال الانفاق الحكومي وفرض الضرائب.

التغييرات الغير مخططة / هي احداث خارجة عن الارادة ادت الى تغييرات تلقائية في الاقتصاد لاستعادة استقرار الاقتصاد، مثل الدورات الاقتصادية (مراحل الركود والكساد والانتعاش والرفاهية) هذه المراحل الاقتصادية تحدث تلقائيا

التغييرات المخططة/ هي خطط منسقة ومدروسة مسبقا تهدف لتغيير السياسة المالية لتحسين الاقتصاد (خطط على مدى سنة او اكثر)

الضرائب T :

تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة.

إن زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن.

ويقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد باستخدام **مضاعف الضريبة الثابتة**، الذي تمثل المعادلة التالية: تمثل هذه المعادلة مضاعفة الضريبة الثابتة ..

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

ويوضح الشكل التالي كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

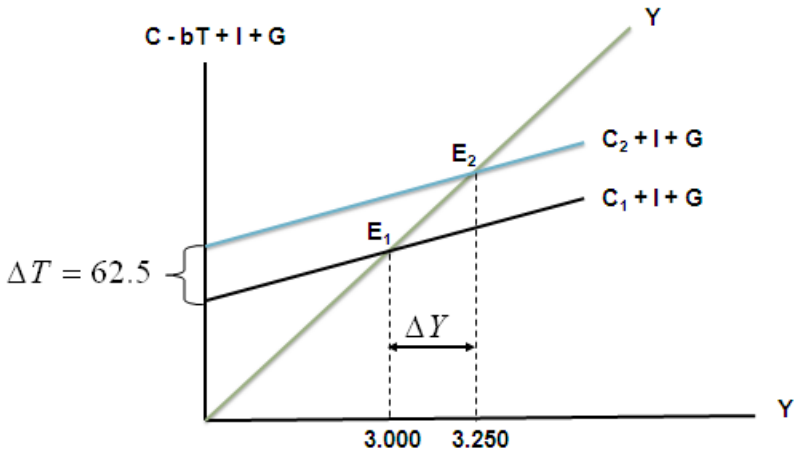

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

إذا قمنا بتخفيض الضريبة الثابتة بمقدار٦٢,٥ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وذلك نتيجة لزيادة الدخل المتاح، ومنه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E1 حيث الكساد وارتفاع البطالة الى E2 حيث الاستخدام الكامل وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الإنخفاض في الضريبة الثابتة .

توضيح للشكل السابق

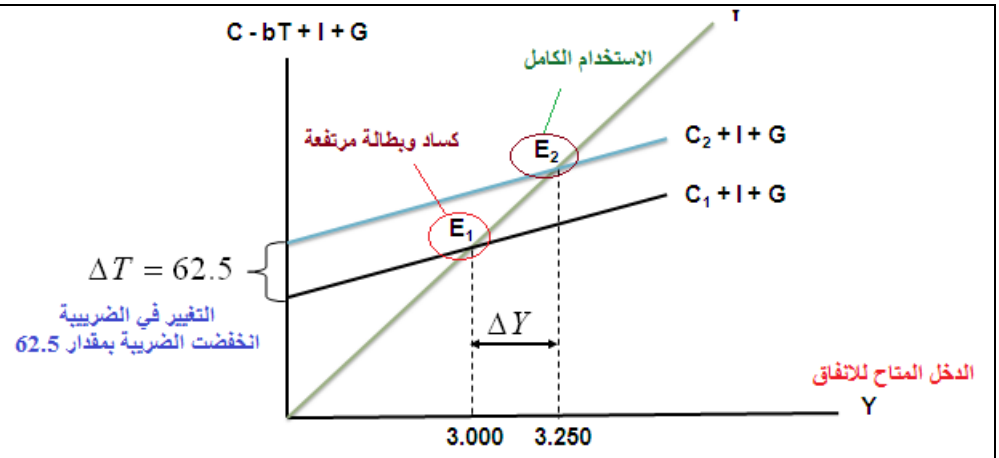

يمثل الشكل كيفية تاثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد

اذا انخفضت الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢,٥ مليون ، زاد الدخل المتاح للانفاق بمقدار ٢٥٠

لان **العلاقة عكسية (سالبة)** بين الضريبة والدخل المتاح للانفاق .. كلما قلت الضريبة زاد الدخل المتاح للانفاق .

الإنفاق الحكومي G :

يقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشتريا١٠ من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية.

وحتى يمكن قياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، والذي يعرف بأنه مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي.

ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b}$$

ويتضح من الشكل التالي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، و ذلك نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي والذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح.

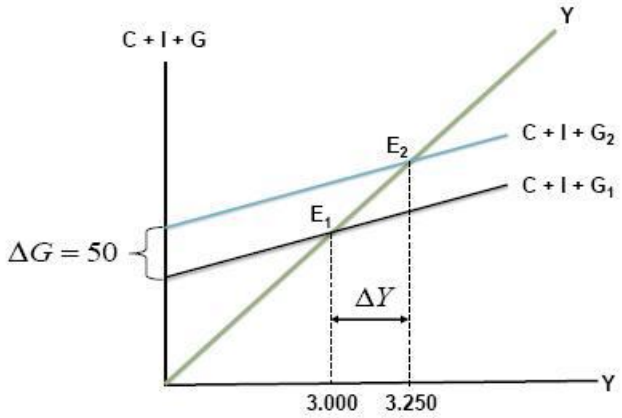

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بطريقة مباشرة، وعليه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E1 حيث الكساد وارتفاع البطالة الى E2 حيث الاستخدام الكامل وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهذه الزيادة تمثل خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

توضيح للشكل السابق

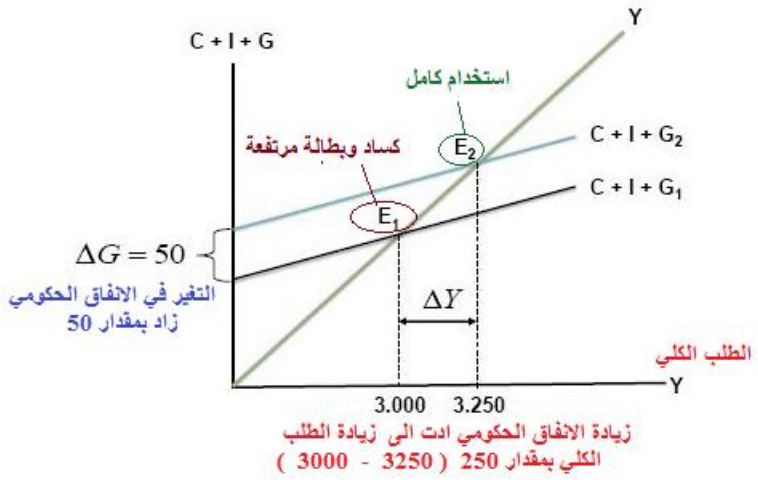

يمثل الشكل كيفية تاثير رفع الانفاق الحكومي على الطلب الكلي

بزيادة الانفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون ، زاد الطلب الكلي بمقدار ٢٥٠

لان **العلاقة طردية (موجبة)** بين الانفاق الحكومي والطلب الكلي.. كلما زاد الانفاق الحكومي زاد الطلب الكلي